الاصلاح القضائي

في سوريا ولبنان

خطبة لحضرة الاستاذ كميل افندي اده رئيس الجمعية اللبنانية السورية لخريجي المدارس العليا في قاعة المجلس النيابي اللبناني في بيروت قال :

لا تحترم القوانين الا في البلدان التي فيها قضاة اهل للاحترام لا بما لهم من الالقاب او بما يقلدونه من الوظائف بل بما يظهرون من المقدرة الادبية والقضائية .

اما في العصور وعند الشعوب التي كان الحصول فيها على وظيفة قضائية امراً يعود الى السعي في مكاتب الاحكام لا الى المقدرة الفنية فقد كانت العدالة في اغلب الاحيان في جهة والقضاة في جهة اخرى .

ولا مبالغة في قولنا ان اختيار القاضي امر يقتضي الاهتمام اكثر من اختيار القانون نفسه لضمان العدالة في الاحكام اذ ان القاضي القدير يمكنه بلا صعوبة كبرى ان يسد نقص القانون غير انه ليس بين احسن قوانين العالم قانون يمكنه ان يسد عجز القضاة .

ومن المعلوم انه في الاجيال التي كان يظن فيها ان الحكمة الالهية هي التي كانت توحي الى الملوك وكان الملك ينفرد في التعيينات القضائية بما له من العلم الاكيد ومن السلطة المطلقة تطبيقاً للقاعدة التي تقول انه: « كما اراد الملك كذا اراد القانون »

ولكن ما اعتم العالم ان شعر بما تجره هذه التعيينات من الاضرار وان كانت صادرة عن علم الملك الاكيد فحاولوا في فرنسا منذ القرن الخامس عشر تخفيف وطأة هذه الاضرار في المحاكم العليا بحصر اختيار الملك في قائمة اسماء تقدمها له مجالس البرلمان التي كانت حينئذ اكبر هيئة قضائية في المملكة او باخضاع المرشحين لامتحان نظري وعملي امام لجنة مستشارين تنتخب من اعضاء البرلمان .

واذا رأينا الشعوب اهتمت بتقييد سلطة الملك في تعيين القضاة قبل اهتمامها بتحديد سلطته في سن القوانين فلان الاختبار يطمئنا ان خطر الانفراد في تعيين القضاة اشد من خطر الانفراد في سن القوانين وان او في طريقة لمنع الاستبداد والهزل في تطبيق القوانين هي منع الغلط والاستبداد في تعيين القضاة .

فاذا اصبح الدخول في سلك القضاء في معظم البلدان مقيداً بشروط دقيقة اذ ان على المرشح للقضاء ان يثبت مقدرته في امتحان يقدم امام لجنة خصوصية لهذا الامر

وقد كان الغرض من وضع هذا الامتحان الفني في فرنسا على ما قاله العضو المكلف بسن القانون ان ينصب على منصة القضاء ذوو الاستحقاق وان يجعل ضامناً للتقدم ضد الدسائس والمحسوبية وما تأتيه من المخيفات المثبطة للعزائم

ان هذه الطريقة تمنع القاصرين الذين يرغبون في الوصول من سد السبل في وجه من يستحقون التقدم والنجاح

منذ عام مضى عندما اولت لجنة المجلس النيابي القضائية جميعنا شرفاً بأن طلبت منها المباحثة معها في الاصلاح القضائي وجدنا من الواجب علينا في ذلك الحين التنبيه الى ضرورة تأليف لجنة تختص بامتحان القضاة وترقيتهم وقد قلنا ايضاً بانشاء لجنة مراقبة قضائية الغرض منها ان تلفت نظر مدير العدلية الى الخلل والاغلاط القانونية التي يمكن وقوعها في الاحكام

ولقد علمنا ان مسألة لجنة الامتحان داخلة في مشروع الحكومة الاخير وان في ذلك تغييراً مهماً المشروع الاول الذي قدم للجنة الادارية القديمة

ان امتحان القضاة وانتخابهم بواسطة لجنة مستقلة منزهة عن الاغراض يضمنان الدخول في سلك القضاء للمستحقين ويحميان بذلك جمهور المتقاضين من جهل بعض القضاة الذين يظنون انه في امكانهم تفسير القانون بما جعل في عقولهم او عيونهم من النور ضاربين صفحاً عن تعاليم المؤلفين في علم القانون وعن احكام المحاكم مع انها ليست الا مجموعة العلم الذي خزنته طوائف المتشرعين العديدة

ان القوانين الحديثة تشترط ايضا شروطا تختص بسن القضاة وعمرهم على العمل يجب النظر اليها في تعيين القضاة وترقيتهم . اكد افلاطون ان الشاب لا يمكنه ان يكون قاضيا كاملاً فقد قال : « يجب ان تكون السنون قد انضجته وان يكون قد تعلم بعد السنين الطوال ماهو الظلم وان يكون درس لا في نفسه بل في الغير » لان القاضي لا يحكم

فى النقط الظاهرة فقط بل يحكم ايضا فيما يأتيه الناس من الاعمال أي فيما تخلقه هذه الحياة من اعتراك الاهواء ويناقض المصالح البشرية وما ينتج عنها من المشاحنات المتعددة فيجب عليه اذن ان يكون قد تعلم علم الحياة وهو علم لا تحويه الكتب بل تضيق به ولا يكتسب الا بالاختبار

ان تطبيق القانون على الحوادث يتطلب خبرة طويلة دقيقة . ولا يكفي المرء لاتقان فن السياحة ان يكون قد درسه فى الكتب فهل فن الحكم فى الناس اقل صعوبة من فن السياحة وهل يتمكن الانسان من الحصول عليه بمجرد درس قواعده ؟ ولا يقولن احد ان القاضي العديم الخبرة يكتسبها مع الوقت فان شرف المتقاضين واموالهم يجب ان لا يكون مادة للاختبار والتعليم

ولا يمكننا ان نحسن انتقاء قضاتنا الا بزيادة رواتبهم فيجب علينا اذن فى هذه الايام التي تحكمت فيها الازمة المالية أن نستعيض عن العدد بالجودة وعلينا ان نعلم جيداً انه كلما كثر عدد قضاتنا قل العدل عندنا وعند ما نسلم بهذا المبدأ ونقرر انقاص عدد القضاة علينا ان لا نحاول تدخلنا وبحملاتنا المزعجة ان نخلص بمفردهم القضاة الذين نكون قد قبلنا ان نضحيهم بمجموعهم

ليس فى بريطانيا العظمى التي يبلغ عدد سكانها ٣٧ مليونا سوى ١٣٥ قاضيا اما لبنان الكبير الذي لا يتجاوز عدد سكانه ست مئة الف نسمة فان فيه ٨٤ قاضيا منهم ١١ من المحاكم العليا و ٧٣ متفرقين بين ١١ محكمة ابتدائية و ٢٠ محكمة صلحية

وفي مصر لا يوجد الا محكمة ابتدائية واحدة وسبع محاكم صلحية لكل منطقة تحتوي على مليون نفس فاذا علمنا انه بالنظر لصعوبة المواصلات في بلادنا يلزمنا مقابل كل قاض في مصر سبعة قضاة او ثمانية في لبنان فيجب ان نكتفي باربع محاكم مركزية في بيروت وطرابلس وصيدا وزحلة وحكام صلح ذوي صلاحية واسعة في مراكز القائمقاميات وبالرغم مما يقال فلبنان تحتوي على عدد قليل من المتشرعين المحنكين ذوي خبرة واسعة لا تقل عن خبرة المتشرعين الاوربيين ويمكننا الاستعانة بهم عندما تزاد رواتب القضاة وتصبح شخصيتهم جديرة بالاحترام وعندئذ يفضل اصحاب القضايا التعرض لدفع اجرة السفر أو المشي يوما كاملاً لاجل الحضور امام المحاكم المركزية بدلا من ان يعرضوا شرفهم وحريتهم وثروتهم لجهل القضاة المتطفلين

لا يمكننا ايها السادة الا ان نهتم باصلاح القضاء لان مصلحة لبلاد ومصلحة كل منا تتعلق بهذا الاصلاح وقد بين مونتسكيو ان ظلم فرد واحد هو خطر على الكل ثم ان بوبليوس سيربوس من اهالي انطاكيه الذي سبق عبداً الى رومية وكانت حكمه الشهيرة تعلم وتتلى في جميع المدارس الرومانية سبق مونتسكيو حين قال : « اذا دافعت عن فرد فقد حميت الجميع »

ايها السادة ان العدالة التي نود ان يعجل حلولها في محاكمنا هي العدالة التي تدافع وتضمن حقوق الجميع بان لا تضحي بحق اي فرد من الافراد